ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42, Issue (Supplement 69), ,September- 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصادي الخليجي

The Impact of Oil Revenues on Selected Sustainable Development Indicators in Iraq: An Analytical Study after 2003

أثر العوائد النفطية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق دراسة تحليلية بعد عام 2003

Asst.Prof. Mohammed H. Aowda **أ.م. محمد حسن عودة**

Department of Economics. The University of Basrah..Iraq, **قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.**

mustafaalzobidy1@gmail.com https://orcid.org/0009-0009-6571-4665

Abstract

Oil revenues are of great importance to many developed and developing economies alike, as is the case for producing and consuming countries. Oil revenue-producing countries contribute to financing the general budget, achieving growth and economic development, and improving indicators of sustainable development. If these revenues are used well, the consumers, benefit from oil products by using them as fuel and raw materials in the petrochemical industries, i.e. they contribute to the production of goods and services that contribute to achieving economic and social development, and the importance of oil revenues in Iraq is evident through its role in financing the budget public, especially in terms of public revenues, because the oil sector is dominant in economic activities, as it constitutes up to two-thirds of the gross product and up to 95% of the total government financial revenues and up to 98% of the total Iraqi total exports, and in this research, we will review the possibility of investing oil revenues in achieving and improving indicators of sustainable development.

Keywords:

Oil reserves, the oil sector, oil production, oil revenues, sustainable development, sustainable development indicators

المستخلص

تحتل العوائد النفطية أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء ، وكذلك الحال بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة ، فالدول المنتجة العوائد النفطية تسهم في تمويل الموازنة العامة وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة. اذا تم استخدام هذه العوائد بشكل جيد ، اما بالنسبة المستهلكة فأنها تستفيد من المنتجات النفطية باستخدامها كوقود ومواد أولية في الصناعات البتروكيمياوية أي أنها تسهم في انتاج السلع والخدمات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتجلى أهمية العوائد النفطية في العراق من خلال دورها في تمويل الموازنة العامة وخاصة في جانب الإيرادات العامة ، وذلك لكون القطاع النفطي هو المهيمن على الأنشطة الاقتصادية اذ يشكل بحدود ثلثي الناتج الإجمالي وبحدود 95% من مجموع العوائد المالية الحكومية وبحدود 98% من أجمالي الصادرات العراقية الكلية ، وفي هذا البحث سوف نستعرض إمكانية استثمار العوائد النفطية في تحقيق وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية

الاحتياطي النفطي ، القطاع النفطي ، الإنتاج النفطي ، العوائد النفطية ، التنمية المستدامة ، مؤشرات التنمية المستدامة

المقدمة

يعد النفط من الموارد الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة المشهد الاقتصادي للعراق ، لامتلاكه المقومات التي تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد كونه يمثل مصدراً مهماً من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الميزانية العامة للبلد ، وتمارس العوائد النفطية دوراً مهماً في تطور المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية.

العراق بلد غني بالنفط على نحو استثنائي ولكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية عادة ، فاحتياطيات العراق النفطية المثبتة والتي تبلغ 145 مليار برميل ، وهي من بين الأعلى عالمياً ، وهو ما يشكل ثالث أكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وايران ، وتتسم تكاليف استخراج النفط بأنها بالغة التدني ، وأسهمت الزيادة في الإنتاج منذ عام 2003 في ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 1767144.9 مليون دينار عام 2004 الى 7795626.9 مليون دينار عام 2013 .

اذ يعتمد رخاء العراق على قطاع الطاقة فيه ، فضلاً عن وجود احتمالات واسعة لتحقيق اكتشافات جديدة ، يمكن لهذا المورد ان يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحسن من مؤشرات التنمية المستدامة في العراق ، وفي منتصف 2013 بلغ تقريباً انتاجه النفطي (3) ملايين برميل يومياً صدر منه (2.4) مليون برميل يومياً تقريباً ، وصولاً الى عام 2021 بلغ إنتاجه النفطي (4) ملايين برميل يومياً تقريباً ، وفي عام 2021 بلغت عائدات النفط تقريباً 292.053 مليار دينار عراقي والتي تشكل 95% من دخل الحكومة وتعادل أكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي في العراق ، وعليه سوفه نستعرض في هذه الدراسة العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام وإمكانية الاستفادة من هذه العوائد في تحقيق وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كون الإيرادات النفطية من الموارد الناضبة لذا يقتضي تنميتها والمحافظة عليها عبر الأجيال القادمة، واستثمار العوائد النفطية هي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول النفطية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ضخامة العوائد النفطية المتراكمة التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 ، إلا ان الاقتصاد العراقي استمر تأثيره بتقلبات أسعار النفط العالمية ولم يحقق التنمية المستدامة المطلوبة ، نظراً لسوء توظيف هذه العوائد ونتشار الفساد الاقتصادي والإداري والمحسوبية في مفاصل الاقتصاد .

هدف البحث

بيان حجم القطاع النفطي من ناحية الإنتاج والاحتياطي والتصدير وحجم مساهمته في مفاصل الاقتصاد الوطني، ولا سيما عند ارتفاع أسعار النفط الخام ، ومن ثم تسليط الضوء على تأثير ودور عائدات هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، وتقييم مؤشرات التنمية المستدامة في ظل العوائد النفطية المتراكمة .

فرضية البحث

ان العوائد النفطية العراقية لم تؤد دورها الحقيقي كعامل أساسي في تحقيق وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة بما يتناسب مع ضخامة حجمها.

منهجية البحث

اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل البيانات بهدف معرفة انعكاسات هذه العوائد على بعض مؤشرات التنمية المستدامة .

هيكلية البحث

هيكل البحث ينقسم الى أربعة مباحث :

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للعوائد النفطية .

المبحث الثالث : إمكانات العراق النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام 2003

المبحث الرابع : تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ظل العوائد النفطية في العراق بعد عام 2003 .

واخيراً الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة .

ان التنمية المستدامة تتمثل بعمارة الأرض واصلاحها بما لا يخل بالتوازن وعدم استفادة العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة وحمايتها ، والحد من تعرض الأرض وما عليها من مختلف أنواع التلوث وتأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية ، والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيد.

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة.

وصف اعلان ريودي جانيرو عام 1992 بشأن البيئة والتنمية المستدامة بأنها تنمية مستمرة طويلة الاجل للمجتمع تهدف الى تلبية الحاجات البشرية في الحاضر والمستقبل عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتجديدها ، والحفاظ على الأرض للأجيال المقبلة، أما تعريف بيرس عام 1993 ، فترتبط التنمية المستدامة بتنمية المجتمع التي لا تتحمل الأجيال المقبلة تكاليفها ، او على الأقل تبذل جهوداً للتعويض عن هذه التكاليف ، وهنا ينبغي النظر الى ضرورة أخلاقية تتمثل في عدم جعل التنمية عبئاً على الأجيال المقبلة وضمان إمكانات هذه الأجيال المماثلة لتلك للأجيال السابقة كأساس معياري للتنمية المستدامة Remigijus & and Others (2009:29,).

ثانياً: ابعاد التنمية المستدامة.

أصبحت التنمية المستدامة تمثل رد فعل سريع لتحقيق جملة من الأهداف من بينها الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وبالشكل الذي يفوق معدل نمو السكان ، وكذلك الحد من الفقر المطلق ومحاربة البطالة كونها اكبر تحدي يواجه الالفية الثالثة والتمكين والمشاركة والعمل على الحيلولة من دون تدهور للبيئة من خلال حمايتها من التلوث والتنوع البايولوجي والانصاف ، أي انها تؤكد التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية ، وللتنمية المستدامة ابعاداً خمسة تتداخل فيما بينها من أجل احراز تقدم واضح وملموس في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن اجمال هذه الابعاد بالجدول(1)

جدول (1)

أبعاد التنمية المستدامة

الأبعاد	الفقرات
الاقتصادي	▪ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية. ▪ ايقاف تبديد الموارد الطبيعية. ▪ تقليص تبعية البلدان النامية. ▪ المساواة في توزيع الموارد. ▪ الحد من التفاوت في الدخول. ▪ تقليص الانفاق العسكري.
الاجتماعي	▪ تثبيت النمو الديموغرافي. ▪ مكانة الحجم النهائي للسكان. ▪ اهمية توزيع السكان. ▪ الاستخدام الكامل للموارد البشرية. ▪ الصحة والتعليم. ▪ أهمية دور المرأة. ▪ الاسلوب الديمقراطي في الحكم.
البيئي	▪ اتلاف التربة ، استعمال المبيدات ، تدمير الغطاء النباتي والمصايد . ▪ حماية المواد الطبيعية. ▪ صيانة المياه. ▪ تقليص ملاجئ الانواع البيولوجية. ▪ حماية المناخ من الاحتباس الحراري. ▪ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
التكنولوجي	▪ استعمال تكنولوجيا انظف في المرافق الصناعية . ▪ الاخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة ▪ المحروقا ت والاحتباس الحراري.

	▪ الحد من انبعاث الغازات. ▪ الحيلولة
السياسي	▪ الحد من المشكلات البيئية (الامن البيئي). ▪ عدم استخدام القوة العسكرية للسيطرة على المصادر البيئية. ▪ لتحقيق التنمية والاستمرارية بها يحتاج الى وعي سياسي ومشاركة فعلية في الافراد والمجتمع .

Chistopher,W .(2018).The Environmental,Ecomemic,and Social Composents Sustainability .Retrieved February 04,2020,Form htrps://Soapboxie , com / social – issus / The – Enviroumental – Economic – and – Social – Componcnts – of – Sustainability .

ثالثاً: اهداف التنمية المستدامة.

بشكل أساسي تهدف التنمية المستدامة الى الاستقرار طويل الاجل للاقتصاد والبيئة ، و لا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال التكامل والاعتراف بالمخاوف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية خلال عملية صنع القرار . ومن اهداف التنمية المستدامة الأهداف البيئية والاهداف الاقتصادية والاهداف الاجتماعية ، ويمكن اجمال هذه الأهداف بالنقاط الاتية (United Nations,2019:4-20).

1- الأهداف البيئية.
   - وحدة النظام البيئي.
   - حماية القدرة الكامنة.
   - حماية التنوع البيئي.
   - الاهتمام بالقضايا ذات الأثر العالي.
2- الأهداف الاقتصادية.
   - المحافظة على زيادة معدل النمو.
   - العمل على تحقيق المساواة.
   - تحسين الكفاءة.
3- الأهداف الاجتماعية .
   - التمكين والمشاركة.
   - التحرك والتماسك الاجتماعيان.
   - التطور المؤسساتي.

واما الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة حسب القطاعات فيمكن توضيحها من خلال الجدول (2).

الجدول (2)

الأهداف الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة حسب القطاعات

القطاعات	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الاتاحة الكافية للتعليم للجميع من اجل حياة صحية ومنتجة	ادخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية ونمو فرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشروعات الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين الرسمي وغير الرسمي
الطاقة	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفوء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتصميم الكهرباء	خفض الاثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والصحي والتوسع في التنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
المأوى والخدمات	ضمان الامداد الكافي والاستهلاك الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب فضلاً عن الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الامن الغذائي	تحسين الإنتاجية وارباح الزراعة الصغيرة وضمان الامن الغذائي والمنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه الجوفية والاسماك وموارد المياه
المياه	ضمان امداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية الحضرية والريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعي للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجتمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وانظمتها الايكولوجية

Source: Arab Planning Institute, "Development and the Fundamental Pressures for Achieving It," available online at the following website: www.arab.-api.org

رابعاً: مؤشرات التنمية المستدامة.

تسهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل جاد وفعلي ، وما يترتب عليه من اتخاذ قرارات وطنية ودولية صحيحة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، اذ اقترحت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة 58 مؤشراً توزعت حسب الابعاد (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي ، البعد البيئي ، البعد المؤسسي)، وقد قسمت هذه المؤشرات الى ثلاث فئات اطلق عليها مؤشرات الضغط (القوة الدافعة) وهي تركز على تصنيف الأنشطة والعمليات ، ومؤشرات الحالة التي تقيم الحالة الواقعية بشكل مختصر ، ومؤشرات الاستجابة التي تركز على إيجاد الحلول والتدابير التي تم اتخاذها أو عمل بها بصدد التنمية ، والجدول (3) يبين مؤشرات التنمية المستدامة والتي اعدت من قبل لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة .

الجدول (3)

مؤشرات التنمية المستدامة المعدة من قبل لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة (القوة الدافعة)

الفئة	مؤشرات القوة الدافعة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الاستجابة
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حصة الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي نسبة صادرات السلع والخدمات الى واردات السلع والخدمات. نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. مجموع المساعدة الانمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي.	الدين/ الناتج المحلي الاجمالي	
المؤشرات الاجتماعية	معدل البطالة معدل النمو السكاني معدل الراشدين الملمين بالقراءة والكتابة	مؤشر الفقر البشري السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر متوسط العمر المتوقع عند	

	نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	الولادة السكان الذين لاسبيل لوصولهم الى المياه المأمونه السكان الذين لا تتوافر لديهم امكانية الانتفاع بالخدمات الصحية . السكان الذين لا تتوافر لديهم امكانية الانتفاع بالمرافق الصحية . نسبة السكان في المناطق الحضرية .	
المؤشرات البيئية	الموارد المتجددة/ السكان استعمال المياه الاحتياطيات المتجددة استعمال الاسمدة	نصيب الفرد من الاراضي الزراعية واراضي المحاصيل الدائمة . نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر. التغير في مساحات الغابات .	
المؤشرات المؤسسية		عدد اجهزة التلفاز والراديو لكل 1000 نسمة . عدد الصحف لكل 1000 نسمة. عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة . عدد/ مشتركي/ مستعملي/ الانترنت لكل 1000 نسمة.	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الاجمالي. عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة .

Source: E.S.C.W.A:Economic and Social Commission for Western Asia,Application of Sustainable Development Indicators in the Escowa Member Countries Analysis of Results, United Nations, New York, 2000,P.4.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للعوائد النفطية

تعد العوائد النفطية أحدى أهم مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وتمثل العوائد النفطية الرافد الرئيس لإيرادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط في مقابل مساهمة قليلة لباقي الإيرادات الأخرى.

اولاً: مفهوم وأهمية العوائد النفطية.

يحتل القطاع النفطي متمثلاً بإيراداته المالية دوراً مهماً في مجمل النشاطات الاقتصادية كونه يمثل مصدراً مهماً من مصادر العوائد المالية التي تمول الموازنة العامة بالنسبة لأغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام.

كما يسهم في تحديد الدخل القومي ومدى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ويؤثر في متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي ، فضلاً من مساهمته المهمة في التجارة الخارجية عبر الحساب الجاري والذي يمثل الصادرات النفطية وبالنتيجة فان القطاع النفطي المتمثل بعوائد المالية يؤدي دوراً اساسياً في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة الشرائية لدى الافراد وصولاً الى تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة وصياغه المشهد الاقتصادي في البلاد ، وعليه يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها (تلك الإيرادات أو العوائد أو المردودات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط الخام ، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد (strict، 2003 : 31) .

ويمكن تعريف العوائد النفطية ايضاً بأنها العوائد المالية التي تحصل عليها البلدان النفطية من انتاج وتصدير النفط الخام ، والجدير بالذكر ان هناك علاقة طردية موجبة بين ارتفاع وانخفاض أسعار النفط والعوائد النفطية ودرجة السيطرة الوطنية على إدارة النفط (الإنتاج ، التصدير ، بيع ...) (David، 2016 : 1053).

وايضاً تعرف بأنها (المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها نقدياً مباشرة عند التعاقد) وتمثل في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط والمصدر الرئيس للحصول على العملات الأجنبية وتقسم الى قسمين (Khalidiyah ، 2016 :56).

القسم الأول : الضرائب على الإنتاج والدخل ، أرباح المشاركة ، أرباح الإنتاج ، اذ يرتبط هذا القسم مباشرة بكميات النفط المنتجة ولذلك يسهل تقديرها .

القسم الثاني : يكون هذا القسم من المنح مثل منح الاستكشاف ومنح التوقيع والايجارات وفي ضوء ما سبق يعرف الباحث العوائد النفطية على أنها مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدولة من الصناعة النفطية الاستخراجية أو التكريرية ، اذ

تستخدم هذه الأموال في أوجه الانفاق التي تخدم النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة .

ان للعوائد النفطية أهمية اقتصادية كبيرة وذلك من خلال تأثيرها المباشر في الاقتصاد، فهي تؤدي دوراً مهماً في بعض القطاعات الاقتصادية حيث ان القطاع النفطي يعد المحرك لنشاط القطاعات الاقتصادية المهمة ، وتبرز أهمية هذه العوائد من خلال الآتي:

1- أهمية النفط في التجارة الخارجية

تؤدي التجارة دوراً رئيساً في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، والدول النامية بشكل خاص، اذ تعد منشطاً للنمو والتنمية من خلال تنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية.

يعد قطاع التجارة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً للدلالة على تطور وتقدم القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، وان النفط هو العامل الرئيس لحركة التجارة العالمية ، اذ يعد أكبر مادة تدخل في التجارة الخارجية (العالمية) وان اعتماد الدول المصدرة للنفط كدول الخليج العربي على الصادرات النفطية في عمليات التجارة الخارجية جعل الاهتمام منصباً على عملية نقله وتسويقه وتطويره وتنمية القطاع النفطي، من وجهة نظر الباحث فأن للعوائد النفطية دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال هذه الأهداف الثلاثة :

1- لأغراض الإنتاج : للعوائد النفطية دور كبير في تزايد الاستيرادات الضرورية لمستلزمات التنمية .

2- لأغراض التراكم : حيث للعوائد النفطية الدور الكبير في تراكم رأس المال اللازم لتمويل التنمية .

3- لأغراض التنمية : اذ ادت العوائد النفطية دوراً كبيراً في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية والخدمية وذلك من خلال تحقيق التحويلات الهيكلية للاقتصاد بما يحقق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولاً الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن توضيح أهمية النفط اقتصادياً من خلال التصدير حيث ان أجمالي الصادرات العالمية للنفط هو 67.6 مليون برميل يومياً منها 30.2 مليون برميل هي صادرات الشرق الأوسط ، أي بنسبة ما يقارب 45 % ، وقد شكلت الصادرات النفطية 4.8% من الصادرات العالمية لعام 2017 (Arab Monetary Fund ، 2017 :157).

وعليه يمكن القول ان الإيرادات العامة حصيلة ما تحصل عليه الدول من أجل الانفاق على خطط التنمية ، وكلما زادت الإيرادات العامة وهي محصلة العائدات النفطية

وبعض الضرائب وغيرها جعلت التجارة الخارجية لها الدور الرئيس في تكوين الإيرادات العامة والتي في مجملها هي إيرادات نفطية .

2- أهمية النفط في معدلات النمو الاقتصادي

ان الدول النفطية تتميز عن باقي الدول العالمية ان ترتبط معدلات نموها الاقتصادي بمستوى أداء القطاع النفطي ويتحدد بحجم الإنتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ويسهم القطاع النفطي بعوائده بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

ان ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية (أي زيادة العوائد النفطية) يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو في الدول المنتجة والعكس صحيح فانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية (انخفاض العوائد النفطية) يؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها ، وعليه يمكن القول ان مورد النفط الخام هو المصدر الوحيد للعملة الأجنبية والرئيس لتمويل الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي.

أي يتضح مما سبق ان معدلات النمو في العراق هي معدلات نمو غير حقيقية لا تعكس تطور النشاط الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي بل هي معدلات نمو معتمدة بشكل رئيس على القطاع النفطي والعائدات النفطية .

وهذا ما يميز النظام الاقتصادي العراقي اليوم هو ان السياسات الاقتصادية التي طبقت في ظل هذا النظام قد عمقت من التوجه الريعي للاقتصاد العراقي ، واسهمت في تفاقم الاختلالات الهيكلية بمختلف أنواعها.

3- أهمية العوائد النفطية في الموازنة العامة

أن تأثير العوائد النفطية في الموازنة العامة يأتي من جانبين الجانب الأول . هو جانب الإيرادات العامة حيث ان ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤدي الى ارتفاع العوائد النفطية وهذا يعني ارتفاع حجم الإيرادات في الموازنة العامة ومن ثم تحقق الموازنة فوائض مالية كما حدث عندما ارتفعت أسعار النفط اذ تجاوز حدود المائة دولار عام 2013 ، والعكس فعند انخفاض أسعار النفط العالمية تنخفض الإيرادات وتصبح الموازنة العامة تعاني من عجز مالي ، كما حدث في عام 2015 اذ انهارت أسعار النفط العالمية الى أقل من 50 دولاراً للبرميل ، ومن هنا تبرز أهمية العوائد النفطية في الموازنة العامة بالنسبة للدول المصدرة.

حيث ان ارتفاع أسعار النفط يصب لمصلحة الدول المنتجة والمصدرة ، اذ تزداد عوائدها وواردتها المالية مما يؤثر ايجابياً في عملية اعداد الموازنة ، على عكس الدول المستهلكة اذ يكون هذا الارتفاع لغير صالحها مما يزيد من الأعباء المالية عليها

، وكما يؤثر في اعداد الموازنة العامة لها ، ويكون الوضع معاكساً في حالة انخفاض سعر النفط (Christophe and Fattouh ، 2011 : 49-50).

والجدير بالذكر ان ارتفاع أسعار النفط قد يترتب عليه ارتفاع العائدات النفطية مما يوقع اقتصادات الدول النفطية ومنها العراق في اربع مشكلات أو متغيرات أساسية وهي فقدان مرونة الإنتاج ، اتساع درجة الانكشاف ، مزاحمة القطاع الخاص ، تعميق حالة الاختلال الهيكلي للاقتصاد.

4- أهمية العوائد النفطية في الاستثمار

ان تقلب الإيرادات النفطية يؤدي الى عدم استقرار الطلب الكلي ، وعدم استقرار الطلب الكلي يؤدي الى خلق كثير من المعضلات في إدارة الاقتصاد الكلي – وهنا يبرز دور الحكومة في استخدام هذه العوائد لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية والتوزيع الاقتصادي ، وعليه فأن الخيارات الحكومية تنحصر بين الاستثمار الداخلي والخارجي معاً وذلك لتفادي سلبياتها والتمتع بالايجابيات لكليهما واحداث عملية التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

حيث ان للاستثمار الداخلي مزايا مهمة في التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعات المحلية وتنشيط عملها اذ يؤدي الاستثمار الداخلي الى زيادة مساهمة القطاعات الأخرى التي يتم الاستثمار فيها في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد الكلي على النفط ، كذلك يقود الاستثمار الداخلي في انتاج السلع المستوردة من الخارج الى تقليل الاستيرادات والتصدير الى الخارج بعد ذلك.

وكذلك تؤدي الاستثمارات المحلية مع ارتفاع العوائد النفطية الى حدوث عملية التضخم وارتفاع قيمة العملة المحلية إلاَّ ان ذلك ليس أمر حتمياً ، واما الاستثمارات الخارجية فلها ايجابياتها فهي تمنع حدوث التضخم والمرض الهولندي وذلك لتنويع الإيرادات، وكذلك لها سلبياتها متمثلة بالمضاربة وتقلبات أسعار الفائدة فضلاً عن حرمان الاقتصاد من مزايا رأس المال المحلي.

وعليه يمكن القول ان تأثير العوائد النفطية في الاستثمار يأتي من ناحيتين ، الأولى حيث ان الاستثمار يؤثر في الإنتاج في المدى القصير من خلال تأثيره في الطلب الكلي ، والثانية يؤثر الاستثمار في نمو الإنتاج على المدى البعيد، اذ تؤثر عملية تكوين رؤوس الأموال في الناتج المتوقع والعرض الإجمالي (Samuelson and House ، 2006 :486).

أي يمكن القول ان الإيرادات النفطية مصدر مهم من مصادر تمويل التنمية بوصفها احدى ركائز تمويل الاستثمارات والتراكم الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .

ثانياً : العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية .

تتسم العوائد النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار والسبب في ذلك يعود الى مجموعة من العوامل التي تؤثر فيها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر وأهمها:

1- أسعار النفط الأسمية : تعرف أسعار النفط الأسمية على أنها (القيمة النقدية لبرميل النفط الخام أي القيمة النقدية التي يجب دفعها للحصول على برميل واحد من النفط الخام) اذ يعبر عن هذه القيمة النقدية بالدولار الأمريكي ويتحدد سعر النفط الاسمي في أسواق النفط العالمية من خلال الطلب والعرض ، وترتبط أسعار النفط الأسمية بعلاقة طردية مع حجم العوائد النفطية للدول المنتجة أو المصدرة للنفط الخام فتذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية له دور مهم في تحديد حجم الإيرادات النفطية (Ismael، 2004 : 53) .

2- أسعار الصرف : بما ان أسعار النفط الخام تتحدد بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية ونظراً لوجود علاقة عكسية بين سعر النفط الخام وسعر صرف الدولار ، لذا فأن أي انخفاض أو ارتفاع في سعر صرف الدولار الأمريكي له انعكاسات سلبية أو ايجابية على القوة الشرائية للعوائد النفطية (Al-Janabi and Hussein، 2011 :12).

3- مضاربات بيع وشراء النفط الخام : تعد المضاربات النفطية الآنية والآجلة في سوق النفط الدولية من أهم أسباب تقلبات أسعار النفط الخام اذ تقوم على أساس التنبؤ بالأسعار المستقبلية للنفط الخام فعندما يكون هناك توقع بارتفاع الأسعار يبدأ المضاربون بشراء النفط الخام والعكس صحيح ومن ثم فأن هذه الآلية تؤثر بدرجة كبيرة في تحصيل العوائد النفطية (Abdul Ridha ، 2011 : 113) .

4- الطاقة الإنتاجية للنفط الخام: ان للطاقة الإنتاجية دوراً إيجابياً في تحديد العوائد النفطية فان الارتفاع في هذه الطاقة تؤدي الى ارتفاع العوائد النفطية بشكل كبير والعكس صحيح اذ ان الطاقة الإنتاجية تحدد مقدار الامدادات والصادرات النفطية الحالية فضلاً عن الصادرات المستقبلية.

ومن جهة أخرى قد يكون لزيادة الطاقة الإنتاجية تأثير سلبي في الإيرادات لان ذلك يؤدي الى زيادة المعروض النفطي ومن ثم فان الفائض في المعروض النفطي يؤدي الى خفض أسعار النفط التي تؤدي الى خفض العوائد النفطية ، والعكس ربما خفض الطاقة الإنتاجية يؤدي الى رفع أسعار النفط ورفع العوائد النفطية وذلك بسبب خفض الطاقة الإنتاجية التي تؤدي الى انخفاض المعروض النفطي ومن ثم ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية(Hassan ،2002 :26).

5- الاحتياطيات النفطية: يعد الاحتياطي النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد حجم العوائد النفطية من الاكتشافات النفطية الجديدة والتي يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تنسجم مع أسعار النفط الخام الحالية وبتقنيات حديثة من خلال الوصول الى طبقات ومكامن نفطية جديدة بأقل التكاليف هذه تؤدي الى ارتفاع حجم الإنتاج النفطي مما ينعكس على زيادة العوائد النفطية (Nashur ،2012 :5).

6- المخزون النفطي: المخزون النفطي له أثر في العوائد النفطية فقد اعتمدت وكالة الطاقة الدولية سياسة المخزون النفطي للتحكم بأسعار النفط العالمية حيث أنها تقوم بملء المخزونات النفطية في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية ثم تستخدم هذه المخزونات في حالة ارتفاع أسعار النفط لخفض الأسعار من خلال ضخ هذه المخزونات الى الأسواق العالمية لزيادة المعروض النفطي ومن ثم تخفيض أسعار النفط العالمية وقد استخدمت هذه الاستراتيجية (سياسة المخزون النفطي) في عام 1979 من قبل الدول المتقدمة وقد انخفضت الأسعار في أسواق النفط العالمية(151: Abdul Ridha ،2016).

7- العوامل السياسية: ان للعوامل السياسية دور كبير في التأثير على حجم العوائد النفطية وخصوصاً في أوقات الازمات أو الاختلال في هيكل سوق النفط العالمية فأن للقرار السياسي دور كبير لا يقل عن بقية العوامل في التأثير عن حجم العوائد النفطية ، وعلى سبيل المثال قرار خفض الإنتاج الذي اقرته منظمة الأوبك لأكثر من مرة أثر في أسعار النفط الخام والصادرات النفطية للدول المنتجة وهذا كان له أثر في تخفيض العوائد النفطية على بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام (Arab ، 2003 :53 Monetary Fund).

8- المنظمات الدولية والتكتلات

التكتلات والمنظمات الدولية هي المنظمات الدولية للدول المنتجة للنفط مثل منظمة الأوبك والأوابك ، حيث ان كلاً منهما تهدف الى تعظيم العوائد النفطية للدول المصدرة ، فقد أثرت هذه المنظمات في الأسواق النفطية العالمية بصورة كبيرة وذلك من خلال تحكمها بالمعروض النفطي ، واخرها في عام 2017 حيث ان تخفيض انتاج هذه المنظمة (أوبك) قد دفع بأسعار النفط الى الارتفاع من 40 دولاراً في عام 2016 الى 52 دولاراً عام 2017 ، أي ان تأثير هذه المنظمات في الأسعار العالمية من خلال زيادة وخفض المعروض النفطي لدول المنظمة(Al-Jubouri ، 2015 :577-597).

ثالثاً : الآثار الاقتصادية للعوائد النفطية.

ان الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية ، وممول أساسي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني كون ان أسعار

النفط وايراداته تتحدد عالمياً ، ونتيجة لما تقدم فان للعوائد النفطية اثاراً اقتصادية يمكن أجمالها بالآتي :

1- أثر العوائد النفطية في التنويع الاقتصادي.

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي، عملية تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، اذ تؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهنا سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (Al-Shabibi ، 2010 :108).

للعوائد النفطية اثار في عملية التنويع الاقتصادي إذ تأخذ هذه الآثار بعدين أحدهما سلبي والأخر إيجابي فالبعد السلبي ان هذه العوائد ستعطي إيرادات كبيرة للدولة دون الحاجة الى عمليات الإنتاج وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، وهذه الإيرادات سوف تغطي الانفاق العام دون الحاجة الى مصادر أخرى مما يجعل دور الدولة توزيعياً إذ تقوم بتوزيع هذه العوائد على أبواب الانفاق العام ولا تظهر المشكلة الحقيقية إلا بعد انهيار أسعار النفط وانخفاض هذه العوائد اذ لا يوجد مصدر أخر للحصول على الدخل ، أي ان هذه العوائد تجعل الدولة اتكالية لا تهتم بتنويع مصادر دخلها .

اما الجانب الإيجابي فينبع من إمكانية استغلال هذه العوائد في فترات ارتفاع أسعار النفط العالمية لتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك من خلال استثمار هذه العوائد لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وهذا يحتاج الى إرادة وإدارة وخبرة من الدولة لاستغلال هذه العوائد بصورة أفضل وتحويل تلك الاثار السلبية للعوائد النفطية الى اثار إيجابية لتنويع اقتصاد البلد.

بحيث يتجسد في الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه ، على أن يكون هذا الانخفاض غير ناجم عن تخفيض الكميات المستخرجة من النفط أو المصدرة منها وانما عن طريق زيادة الناتج المحلي في القطاعات الإنتاجية غير النفطية والخدمية فيه (The keeper ،2007 :2).

2- أثر العوائد النفطية في الضرائب.

تعد الضريبة في الوقت الحالي من أهم الأعمال التي تقوم بها السلطات الضريبية الحكومية التي عن طريق جبايتها وجمعها مشاركة السلطات الحكومية في تمويل موازناتها السنوية ، وبعض الدول تعد إيرادات التحصيل الضريبي من أهم مصادر التمويل للموازنات .

وتعرف الضريبة بأنها فريضة نقدية اجبارية تفرضها الحكومة على الدخل ، الانفاق ، أو أي أصل لرأس المال دون ان تعود الى المكلف بأي عائد وانما لتحقيق منفعة عامة (Bup,2014:13).

ان ارتفاع العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط والتي تعد تمويلاً لنفقاتها جعل من هذه الدول غير محتاجة للضرائب لتمويل نفقاتها واعتمادها المتزايد على الإيرادات النفطية واهمال الدور الضريبي مع زيادة العوائد النفطية وتتحول الى دولة ريعية تهمل القطاعات الإنتاجية الأخرى ، ويتضح ذلك من خلال نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت هي 1.6% وفي السويد 50.1% لعام 2011 ، وهذا التفاوت الكبير في أهمية الضريبة ناتج من الفوائض النفطية التي تعطي عدم الاهتمام للضرائب بسبب توافر الأموال بصورة كبيرة جداً ، وهذا ما يشير اليه تدني نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت ، وان ارتفاع نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي يشير الى وجود هيكل اقتصادي أكثر تنوعاً ، وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين الاعتماد على الضرائب كمصدر للدخل والأداء الاقتصادي (Arab Monetary Fund ، 2011 : 80).

3- أثر العوائد النفطية في رأس المال البشري.

ان وفرة الموارد الطبيعية تحد من الحوافز امام القطاع العام والقطاع الخاص للاستثمار في رأس المال البشري ، فمع ارتفاع العوائد النفطية أهملت الدول المصدرة للنفط أهمية رفع الكفاءة للطاقة البشرية وزيادة انتاجها مما أدى الى انخفاض إنتاجية العمل مما أثر في كلف السلع المنتجة ونوعيتها وحجمها واضعف قدرتها التنافسية في الأسواق ، وبما ان العنصر البشري هو أهم واثمن عناصر الإنتاج فان اعداده وخلق الحوافز له لأداء دورة بكفاءة لقيادة النشاط الاقتصادي شرط أساسي لإمكانية توسيع وتنويع الطاقة الإنتاجية ، وكذلك البلدان التي حصلت على عوائد نفطية ضخمة ارتفعت فيها معدلات الاستهلاك بشكل كبير جداً ، اذ تحول المجتمع فيها الى مجتمع استهلاكي مفرط بكل ما يرتبط ذلك من سلبيات واضرار ومخاطر على الهيكل الإنتاجي ، اذ نجد ان الدول المتقدمة بأنفاقها على البحث والتطور بشكل أكبر جعل من انفاقها ذا كفاءة أكبر ومخرجات أكثر في الأرقام فان انفاق اليابان ما يقارب 3.2% وكوريا الجنوبية 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في حين الدول النفطية 0.96% في الإمارات و 0.51% في قطر ومع مقارنة حجم الناتج المحلي لكل دولة يصبح الفارق بين الانفاق كبيراً جداً ، وهذا يدل على مدى اهتمام الدول المتقدمة في عمليات البحث والتطوير والتعليم ومدى جودة الانفاق والفارق كبير بينها وبين الدول النفطية (Al-Jubouri ، 2015 : 67-68).

المبحث الثالث: إمكانات العراق النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام2003

.

نحاول في هذا المبحث الوقوف على الإمكانات النفطية من حيث حجم الاحتياطي وحجم الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط العراقي ومن ثم حجم العوائد النفطية التي حصلت عليها الحكومة العراقية من جراء صادراتها النفطية.

اولاً : الاحتياطي النفطي في العراق (2003-2021).

يعد العراق من البلدان النفطية الغنية ، فهو يمتلك احتياطيات نفطية مؤكدة كبيرة اذا ما أضيفت اليها الاحتياطيات المحتملة فسوف تكون احتياطيات ضخمة ربما تحتل المرتبة الأولى عالمياً ، ويلاحظ من الجدول (4) ان الاحتياطيات النفطية في العراق بلغت 115 مليار برميل خلال المدة (2003-2009) لتمثل هذه المدة ادنى مستوى للاحتياطيات النفطية في العراق ، اذ تراوحت نسبتها (9.7 – 12 %) من الاحتياطيات العالمية ، لترتفع عام 2010 الى 143.1 مليار برميل هو اعلى معدل نمو موجب (24.34%) ثم لينخفض بعد ذلك ويتراجع عام 2011 الى 141.3 مليار برميل ، ثم ارتفع عام 2013 الى 144.2 مليار برميل ، ثم انخفض الاحتياطي النفطي في عامي 2014 و 2015 الا انه عاود بالارتفاع مرة أخرى في عامي 2016 و 2017 الى 153 مليار برميل و 147.29 مليار برميل على التوالي ويمثل هذان العامان اعلى مستوى وصل اليه الاحتياطي النفطي العراقي ، ليستقر عند مستوى احتياطي 145 مليار برميل للأعوام (2018-2021) وبمعدل نمو سالب للعام 2018 اذ بلغ (1.49-%) وبمعدل نمو صفر للأعوام (2019- 2021) ، في حين شهدت هذه المدة 2018 -2021أعلى نسبة بين (20.4- 20.7 %) من الاحتياطيات العالمية ، وعليه يمكن القول ان هذه الاحتياطيات الكبيرة تعطي مؤشراً عن مدى الإمكانات النفطية الكبيرة للعراق والتي تؤثر في حجم العوائد النفطية التي يمكن استثمارها لتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي للبلد .

الجدول (4)

الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق ونسبته الى الاحتياطي العالمي للمدة (2003- 2021) مليار برميل

السنة	احتياطي العراق من النفط(مليار برميل)	معدل نمو%	نسبته الى العالم %
2003	115	0	10.2
2004	115	0	10.1

10.1	0	115	2005
9.8	0	115	2006
9.7	0	115	2007
9.8	0	115	2008
12	0	115	2009
11.5	24.43	143.1	2010
11.3	-1.26	141.3	2011
11.1	-5.71	140.3	2012
10.4	2.78	144.2	2013
11	-5.79	143	2014
10.9	-5.39	142	2015
10.2	7.38	153	2016
10.2	-3.79	147.2	2017
20.6	-1.49	145	2018
20.4	0	145	2019
20.7	0	145	2020
20.6	0	145	2021

Source:

1- Arab Monetary Fund (2008–2021), *Joint Arab Economic Report*, Abu Dhabi.
2- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), (2003–2007), *Secretary General's Report*, Geneva.3-OPEC: Annual statistical Bulletin/Vienna 2018-2021 .

ثانياً : الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي (2003-2021) .

يترتب على ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام العراقي والتي تعد من العوامل الرئيسة في التأثير على حجم العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام ، وعليه يمكن القول ان زيادة أو نقصان الطاقة الإنتاجية سوف ينعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.

ان تدهور عمليات الإنتاج النفطي والتصدير وبمستويات عالية جاء بسبب الحروب المتلاحقة والحصار الاقتصادي وانهيار البنية التحتية للاقتصاد العراقي ومنها القطاع النفطي ، ويمكن توضيح إمكانية العراق الإنتاجية من خلال الجدول (5) ، اذ بلغ حجم الإنتاج النفطي العراقي (1.37) مليون برميل يومياً في عام 2003 وبنسبة (2.05 %) من الإنتاج العالمي ، وبسبب عمليات النهوض بالإنتاج والتصدير كنتيجة لإعادة الاهتمام والاولوية التي اعطتها الدولة لهذا القطاع لكونه المحرك الرئيس للاقتصاد العراقي والممول للموازنة العامة ، اذ ارتفع الإنتاج النفطي الى 2.33 مليون برميل يومياً ونسبة 3.39% عام 2009 ونتيجة للاهتمام الذي اكدته خطة التنمية الوطنية 2010- 2014 الى النشاط النفطي. فقد ارتفع انتاج النفط الخام الى 3.45 ملايين برميل يومياً وبنسبة 4.60% من الإنتاج العالمي عام 2014 ، وبسبب تطور البنى الارتكازية وخاصة طاقات منافذ التصدير ارتفع انتاج النفط الى 3.50 ملايين برميل يومياً وبنسبة 4.66% عام 2015 ، ثم اخذ الإنتاج النفطي بالارتفاع إلا انه ارتفاع مذبذب حتى وصل اعلى مستوياته عام 2016 الى 4.4 ملايين برميل يومياً وبنسبة 5.6% من الإنتاج العالمي وبأعلى معدل نمو سنوي 28.28% ، ويعود السبب في هذا الارتفاع الى جولات التراخيص النفطية ، ثم لينخفض بشكل طفيف عام 2017 الى 4.47 ملايين برميل يومياً وبنسبة (5.5%) من الإنتاج العالمي وبمعدل نمو ســـــنوي سالب (-0.45 %) ، وصولاً لعام 2021 اذ بلغ انتاج النفط العراقي 4.10 ملايين برميل يومياً ونسبة 4.6 % من الإنتاج العالمي ، الا ان عام 2019 شهد اعلى انتاج نفطي اذ بلغ 4.78 ملايين برميل يومياً وبنسبة 3.9% من الإنتاج العالمي.

والجدير بالذكر ان للعوائد النفطية دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي الا ان لانخفاض الإنتاج النفطي انعكاساً مباشراً على انخفاض الكميات المصدرة من النفط ومن ثم هبوط العوائد النفطية ، وعليه ينتظر ان يتواصل تعافي القطاع النفطي في العراق مع استمرار ارتفاع أسعار النفط وتراجع أوبك عن قرارات تخفيض الإنتاج مما يحفز نمو القطاع النفطي .

الجدول (5)

الإنتاج النفطي العراقي ونسبته الى الإنتاج العالمي للمدة (2003-2021)

السنوات	الإنتاج (مليون برميل/يوم)	معدل النمو السنوي(%)	نسبته الى العالم(%)
2003	1.37	----	2.05
2004	1.99	45.25	2.69
2005	1.83	- 8.04	2.59
2006	1.93	5.46	2.69
2007	2.03	5.18	2.85
2008	2.28	12.31	3.17
2009	2.33	2.19	3.39
2010	2.35	0.85	3.37
2011	2.55	8.51	3.38
2012	2.94	12.29	4.04
2013	2.97	1.02	4.09
2014	3.45	16.16	4.60
2015	3.50	1.45	4.66
2016	4.49	28.28	5.6
2017	4.47	-0.45	5.5
2018	4.45	-0.45	5.3
2019	4.78	7.41	3.9
2020	4.11	-14.01	4.7
2021	4.10	-0.24	4.6

Source: Compiled by the researcher based on:

1-OPEC:Annual statistical Bulletin/Vienna 2007-2021 .

2-Central Bank of Iraq, Statistical Data (CBLESD), Economic Report for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, and 2021.
3-Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC)
(2003–2007), Report of the Secretary General, Geneva.

ثالثاً: صادرات وايرادات النفط العراقي للمدة 2003-2021

المعروف ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد بشكل مباشر على القطاع النفطي في تحصيل الموارد المالية أي في جانب الإيرادات والصادرات وتكوين الناتج المحلي الإجمالي الى جانب ضعف القطاعات الأخرى ومدى مساهمتها في الموازنة العامة.

لقد كان للطلب الخارجي على النفط العراقي دور بارز في تحديد حجم الموارد المالية ، ففي عام 2003 توقفت عمليات تصدير النفط الخام وعاودت نشاطها في النصف الثاني من عام 2003 ، واخذت إيرادات النفط الخام العراقي ومنذ عام 2003 منحىً تصاعدياً اذ بلغت خلال النصف الثاني من عام 2003 (9.116) ملايين دولار وفي عام 2004 ارتفعت الإيرادات لتصل الى (50.170) مليون دولار وصولاً الى (170.808) مليون دولار عام 2008 ونتيجة تأثر أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية انخفضت إيرادات النفط العراقي الى (115.313) مليون دولار عام 2009 ، ثم ارتفعت الإيرادات النفطية العراقية (261.587) مليون دولار عام 2012 ، وان هذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى الى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ، وبعدها اخذت الإيرادات النفطية بالانخفاض نتيجة الهبوط العام في أسعار النفط العالمية خاصة في عامي 2015-2016 اذ تدهور سعر برميل النفط الى (39.53) دولاراً للبرميل عام 2016 ، وكانت اعلى مستوى للإيرادات النفطية في عام 2018 حيث بلغت (265.010) مليون دولار ، وان هذا الارتفاع جاء بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية اذ بلغت (68.62) دولاراً للبرميل ، وكما موضح في الجدول (6).

وعليه يمكن القول ان العراق حقق إيرادات نفطية كبيرة وخصوصاً في السنوات الأخيرة مع ارتفاع الأسعار العالمية وجولات التراخيص التي شهدها العراق ، اذ كان من الممكن استغلال هذه العوائد في تطوير الاقتصاد العراقي وتخليصه من أحادية الجانب واحدث عملية للتنويع والتنمية الاقتصادية المستدامة .

خلاصة القول يمكن اجمال نقاط القوة والضعف والفرص في قطاع النفط والغاز من خلال الجدول (7) وتجدر الإشارة الى انه لو تم استغلال نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف واستغلال الفرص بشكل جيد سوف يؤثر ايجابياً في العوائد النفطية.

الجدول (6)

صادرات وايرادات النفط العراقي للمدة (2003-2021)

السنة	صادرات النفط الخام (مليون برميل يوميا) (1)	متوسط سعر برميل النفط (2)	إيرادات النفط المصدرة (مليون دولار) (3=2*1)	سعر الصرف الرسمي (دينار) (4)	إيرادات النفط الخام مليار دينار (5=3*4)
2003	339	26.89	9.116	1.896	17.283
2004	1.450	34.60	50.170	1.453	72.897
2005	1.472	48.33	71.151	1.469	104.521
2006	1.468	57.97	85.088	1467	124.825
2007	1.643	66.40	109.095	1.255	136.914
2008	1.855	92.08	170.808	1.193	203.774
2009	1.906	60.50	115.313	1.170	134.916
2010	1.890	76.79	145.133	1.170	169.806
2011	2.166	106.17	229.964	1.170	269.058
2012	2.423	107.96	261.587	1.166	305.011
2013	2.390	103.60	247.604	1.166	288.706
2014	2.516	94.45	237.636	1.166	277.084
2015	3.005	47/87	143.845	1.187	170.743
2016	3.804	39.53	150.352	1.190	178.919
2017	3.802	51.87	197.210	1.190	234.680
2018	3.862	68.62	265.010	1.190	315.362
2019	3.968	63.64	252.536	1.190	300.518
2020	3.428	41.47	142.176	1.190	169.189
2021	2.962	68.00	201.416	1.450	292.053

Source:

1- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), Annual Bulletins (2005, 2009, 2014, 2015, 2020, 2021) and the Secretary General's Annual Report.

2- Column (3, 5) was prepared by the researcher based on the table data.

الجدول (7)

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص في قطاع النفط والغاز في العراق

نقاط القوة	1- يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم (بعد السعودية وفنزويلا وكندا وايران) وعاشر أكبر احتياطي غاز مؤكد . 2- العراق من بين الدول الأقل تكلفة في استخراج النفط في العالم ، مما يجعل اعمار التطور سهله نسبياً ومنخفضة التكلفة. 3- يمتلك العراق سبعة حقول نفط عملاقة تحتوي مجتمعة على أكثر من 100 مليار برميل من الاحتياطيات ، مما يوفر إمكانات إنتاجية واسعة وطويلة الأجل. 4- قدرة تصديرية كبيرة عبر ميناء البصرة وقدرة أقل عبر تركيا.
نقاط الضعف	1- تنافس عقود النفط غير الجذابة على حصة من ميزانيات الانفاق الرأسمالي المحدودة. 2- على الرغم من تحسنها ،مازالت بيئة العمل تشكل مصدراً لمخاطر التشغيل وتكاليف حماية الافراد والبنية التحتية . 3- استمرار حرق الغاز المصاحب على نطاق وأسع بسبب نقص الحواجز المالية ، مما يحد من توافر الغاز للاستخدام في سوق الطاقة المحلية . 4- محدودية البنية التحتية لنقل النفط وتخزينه وتحميله. 5- تكرير منخفض التعقيد وقدرة محدودة على إضافة قيمه الى النفط الخام . 6- تعتمد صادرات النفط في الغالب على حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز.
الفرص	1- ما تزال معدلات الاستخراج في حقول النفط العراقية منخفضة ، مما يوفر إمكانات إنتاجية كبيرة لمزيد من التطوير . 2- احتياطيات الغاز الهائلة غير مستغلة توفر إمكانية توليد طاقة أكبر تعمل بالغاز وتسهم في تطوير الصناعة البتروكيماوية. 3- يمكن ان يتيح تسخير الغاز المصاحب من حقول النفط مصدر دخل متنوع مع إمكانية تصدير الغاز الطبيعي المسال الى تركيا. 4- بنيه تحتية جديدة للتصدير لخفض مخاطر تعطل صادرات النفط وتحسين مصادر النمو على المدى الطويل للعراق. 5- فرصة كبيرة لبناء محطات تكرير وصناعات بتروكيماوية جديدة . 6- انشاء خطوط انابيب تصدير جديدة عبر الأردن والبحر الأبيض المتوسط سيفتح اسواقاً جديدة.

Source: The Oil and Gas Sector in Iraq, Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Research and Country Risk Assessment Department, Sector Report, February 2022, p. 6.

المبحث الرابع : تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ظل العوائد النفطية في العراق بعد عام 2003.

العراق بلد منتج للنفط وضمن البلدان الريعية التي تعتمد بشكل كبير على المورد النفطي في توفير إيراداتها التي تتخطى نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (92 %) من الإيرادات العامة للدولة ، وان هذه الإيرادات لم تستثمر بشكل صحيح من خلال بناء قاعدة متنوعة تدعم وتحقق التنمية الاقتصادية وصولاً الى التنمية المستدامة التي تضمن حقوق الأجيال الحالية ومستقبل الأجيال القادمة ، لذلك يجب توظيف عوائد المورد النفطي بما يخدم تحقيق عملية التنمية المستدامة بما يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لافراد المجتمع والرفاهية ايضاً للأجيال القادمة .

ان الاعتماد المتزايد على المورد النفطي جعل الاقتصاد العراقي يعاني من أزمات مستمرة ومشكلات كبيرة خاصةً عند انخفاض أسعار النفط .

يركز هذا المبحث على استثمار العوائد النفطية التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 في تحقيق التنمية المستدامة من خلال بعض مؤشراتها والمتمثلة بالاتي :

أولاً : مؤشر التعليم معبراً عنه بمعدل الالمام بالقراءة والكتابة او متوسط سنوات الدراسة .

ثانياً : مؤشر الصحة معبراً عنه بالعمر المتوقع عند الولادة .

ثالثاً : مؤشر الدخل معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً : مؤشر البيئة معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة وكمية ونوعية المياه .

أولاً : مؤشر التعليم في العراق .

ان الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة يوصف الأول مؤشراً مهماً بالنسبة للثاني ، حيث ان انخفاض التعليم يترتب عليه انخفاض مستويات التحصيل التعليمي وارتفاع معدلات الامية ، وهما سببان لانخفاض الدخول ، لذا فهما مظهران من مظاهر الفقر والتخلف (Yasin ، 2002 : 185)،

ومن هذه الحقيقة يتضح ان للتعليم دوراً مؤثراً في التنمية المستدامة اذ يمثل الأساس الذي تبنى عليه كل الأهداف ابتداءً من الارتقاء وتحسين الإنتاجية وبناء رأس المال الفكري.

ان من اهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم في العراق هو تدني معدلات الالتحاق وتدهور نوعية التعليم معبراً عنه بارتفاع معدلات الرسوب ، وارتفاع تكلفة التعليم ، وتدني نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام ، وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي انعكس بشكل واضح على الواقع التعليمي ، ودليل على ذلك هو ضعف استجابة النظام التربوي والتعليمي للتحديات وعدم قدرته على تجاوز مشكلاته وتحقيق غاياته الأساسية .

سعت الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 بالنهوض بالقطاع التعليمي من خلال تذليل التحديات التي تقف امام هذا القطاع ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال معدل الالتحاق

للمرحلة الابتدائية والثانوية واعداد الطلبة واعداد الهيأة التدريسية واعداد المدارس الابتدائية والثانوية وعدد الجامعات ونسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام ، والجدول (8) يوضح أن هناك اختلافاً كبيراً بين مؤشر المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي .

الجدول (8)

معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية والثانوية للمدة (2005 – 2020)

السنوات	معدل الالتحاق للمرحلة الابتدائية (%)	معدل الالتحاق للمرحلة الثانوية (%)
2005	85.8	40.1
2006	84.8	57.9
2007	89.2	39.7
2008	89.5	40.2
2009	91.7	44.1
2010	91.7	42.9
2011	97.7	45.3
2012	97.0	48.9
2013	96.8	37.0
2014	95.0	37.0
2015	95.0	57.4
2016	92.8	57.4
2017	92.5	56.0
2018	92.5	57.0
2019	94.0	58.0
2020	94.2	58.3

Source: Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Statistical Indicators of the Economic and Social Situation in Iraq, various years, various pages.

ويتضح من الجدول (8) ان المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي للعام الدراسي 2005 سجل (85.5 %) ثم اخذ بالارتفاع وصولاً الى (94.2 %) عام 2020، في حين كان معدل الالتحاق الصافي للتعليم الثانوي لم تصل الى (60 %) طيلة المدة (2005-2020) ، ويعود ذلك الى حالات التسرب في المدارس ، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعوائل العراقية ، وكذلك العادات والتقاليد التي لها تأثير كبير في عدم الاستقرار او التسجيل في المدارس وخاصة سكان الريف الذين يلجؤون الى عدم تعليم بناتهم او الوقف عند مرحلة دراسية معينة ، والتي تكون في الغالب المرحلة الابتدائية والثانوية ، والجدول (9) يوضح حالات التاركين والراسبين في المدارس الابتدائية والثانوية ، ، حيث يتضح من الجدول (9) ان عدد الراسبين من الطلبة الابتدائية قد ارتفع من (854749) للعام الدراسي (2016 – 2017) الى (886742) للعام الدراسي (2018-2019) ، في حين ان التاركين من طلبة الدراسة الابتدائية انخفض انخفاضاً قليلاً من (126694) للعام الدراسي (2016-2017) الى (126623) للعام الدراسي (2018-2019) .

اما في ما يخص اعداد الطلبة الراسبين في التعليم الثانوي فقد ازداد من (89502) للعام الدراسي (2016-2017) الى (81891) للعام الدراسي (2018-2019) ، واعداد الطلبة التاركين للتعليم الثانوي قد ازداد ايضاً من (66750) للعام الدراسي (2016-2017) الى(72658) للعام الدراسي (2018-2019) كما يلاحظ من الجدول (9).

الجدول (9)

اعداد الطلبة الراسبين والتاركين للدراسة الابتدائية والثانوية للأعوام الدراسية (2016-2019)

السنوات	الدراسة الابتدائية		الدراسة الثانوية	
	الراسبون	التاركون	الراسبون	التاركون
2016-2017	854749	126694	89502	66750
2017-2018	859595	130157	80420	68594
2018-2019	886742	126623	81891	72658

Source: Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Annual Statistical Abstract 2020–2021, Section Nine: Education Statistics, various pages.

وبالرغم من التدهور الواضح في ازدياد اعداد الطلبة الراسبين والتاركين في التعليم الابتدائي والثانوي الا ان هناك مؤشرات تشير الى تحسن قطاع التعليم في

العراق ، حيث ازدادت عدد المدارس الاهلية الابتدائية في العراق من (1366) للعام الدراسي (2018-2019) الى (1630) للعام الدراسي (2019-2020) وبمعدل نمو موجب (19.32 %) (Ministry of Planning ، 2020-2021).

كما ازداد اعداد الطلبة واعداد أعضاء الهيأة التدريسية وعدد المدارس في التعليم الابتدائي ، اذ ارتفعت اعداد التلاميذ من (4864096) للعام الدراسي 2010-2011 ، وبلغ عدد المدارس (14048) ، وكذلك ازدادت أعضاء الهيأة التعليمية (263412) الى (5558674) تلاميذاً للعام الدراسي 2013-2014 ، وكذلك ازداد عدد المدارس وأعضاء الهيئة التعليمة الى (15807) و (287502) والسبب في هذا الارتفاع يعود الى تحسن الوضع الأمني وبناء المدارس ،ثم انخفض مؤشر التعليم الابتدائي للعام الدراسي (2014-2015) الى (4283044) تلميذاً ، وكذلك انخفضت اعداد المدارس وأعضاء الهياة التدريسية الى (10779) و (223310) وهذا الانخفاض يعود الى تردي الاوضاع الأمنية ودخول المجاميع الإرهابية ووجود العمليات العسكرية وانخفاض نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام ، ثم عاود هذا المؤشر بالارتفاع فقد بلغ عدد التلاميذ (6637127) وعدد المدارس (17945) وعدد أعضاء الهياة التدريسية (291904) للعام الدراسي (2019-2020) ، ويعود هذا الارتفاع الى الاستقرار الأمني والسياسي وزيادة اعداد السكان وزيادة اعداد المشروعات المتخصصة ببناء المدارس كما يلاحظ من الجدول (10) .

الجدول (10)

مؤشرات التعليم الابتدائي للمدة (2010-2020)

السنة الدراسية	عدد التلاميذ	عدد المدارس الابتدائية	عدد أعضاء الهيأة التعليمية
2010-2011	4864096	14048	263412
2011-2012	5124257	14674	271734
2012-2013	5351319	15156	277792
2013-2014	5558674	15807	287502
*2014-2015	4283044	10779	223310
**2015-2016	4997052	12973	247919
***2016-2017	5473997	14024	259836
2017-2018	6197570	15965	286097
2018-2019	6501053	17235	290664
2019-2020	6637127	17945	291904

Source:Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Annual Statistical Abstract 2020–2021, Iraq, Table (3/9)

•Excludes the governorates of Nineveh, Anbar, Salah al-Din, and Kirkuk.

**Excludes the governorates of Nineveh and Anbar.

***Excludes the governorate of Nineveh .

اما فيما يخص مؤشر التعليم الثانوي فهو الاخر ارتفع بسبب تحسن الوضع الأمني والسياسي من (1953766) طالباً وعدد المدارس (5472) مدرسة وعدد أعضاء الهيأة التدريسية (136446) للعام الدراسي (2010-2011) الى (3258718) طالباً وعدد المدارس الى (8612) وعدد أعضاء الهيأة التدريسية (173805) للعام الدراسي (2019-2020) (Al-Shaybani and Zabun ،2017: 156).

للنهوض بالواقع العلمي والبحثي من قبل وزارة التعليم والبحث العلمي باجراء تعينات جديدة وعلى أساسها ازدادت اعداد الطلبة واعداد الهيأة التدريسية ـ وعدد الجامعات بعد ان كان عدد الجامعات في عام 2003 (12) جامعة أصبحت (35) جامعة في عام 2020 ، بحيث اصبح هذا التعليم منتشراً في جميع المحافظات العراقية لما لها من أهمية ودور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

اذ ارتفعت اعداد الطلبة من (476377) طالباً واعداد الهيأة التدريسية (21121) أستاذاً وعدد الجامعات (20) جامعة للعام الدراسي (2010-2011) الى (627062) طالباً و(40993) أستاذاً و (31) جامعة بسبب تحسن الوضع الأمني والسياسي ثم انخفض بسبب تدهور الوضع الأمني ودخول العمليات الإرهابية الى (574997) طالباً و (35362) أستاذاً على الرغم من زيادة عدد الجامعات الى(35) جامعة للعام الدراسي (2014-2015) ، ثم عاودت بالارتفاع وصولاً الى(846132) طالباً و (50791) أستاذاً جامعياً و (35) جامعة للعام الدراسي (2019-2020) (Ministry of Planning,2020-2021).

يعد الانفاق على التعليم استثماراً في رأس المال البشري الذي يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، وان استمرار المنظومة التعليمية يكمن في زيادة نسبة التخصيصات المالية لقطاع التعليم ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (11) . اذ يتضح من الجدول أن هناك تذبذباً في نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام للمدة (2003-2020) ، ففي عام 2003 بلغ حجم الانفاق على التعليم (338573.5) مليون دينار ونسبة الانفاق بلغت (6.91%) وهذه النسبة المرتفعة جاءت بسبب زيادة الانفاق لإعمار المؤسسات التعليمية خلال مدة الحرب ، ثم اخذ الانفاق على التعليم بالارتفاع لعام 2015، اذ بلغ حجم الانفاق (2621688) مليون دينار وبنسبة مقدارها (3.17%) ، ويعود الارتفاع في الانفاق على التعليم نتيجة العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام ، ثم عاود الانفاق على التعليم بالانخفاض وصولاً لعام 2019 والتي كانت أعلى حجم للانفاق على التعليم والذي بلغ (12430856) مليون دينار وبنسبة (11.13%) والتي تعد أعلى نسبة ثم انخفض

بفعل جائحة كورونا الى (2694619) مليون دينار وبنسبة (3.54%) لعام 2020 ، ثم ارتفع الى (4586850) مليون دينار عام 2021 وبنسبة (3.53%)، والجدير بالذكر ان هذا الارتفاع الذي حصل في حجم ونسبة الانفاق على التعليم في عام 2019 لا يدل على تحسن نوعية التعليم في العراق ، وانما هذا الارتفاع يعود الى وجود اختلال كبير في الموازنة العامة ، حيث ان النسبة الأكبر من الانفاق ذهب الى الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية ، ويتضح مما سبق ان الانفاق الاستثماري على التعليم يعتمد على الانفاق الحكومي الذي يعتمد بالدرجة الأساسية على العوائد النفطية .

الجدول (11)

حجم الانفاق العام والانفاق على التعليم للمدة (2003-2021) مليون دينار

السنوات	اجمالي الانفاق العام	الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام (%)
2003	4901960	338573.5	6.91
2004	32117491	244650.7	0.76
2005	26375175	373129.8	1.41
2006	38806679	246512.8	0.64
2007	39031232	520507.7	1.33
2008	59403374	1832433	3.08
2009	55589721	1918211	3.45
2010	70134201	2170889	3.10
2011	78757667	2207213	2.80
2012	105139575	3035847	2.89
2013	119127556	3335600	2.80
2014	115937762	2620686	2.26
2015	82813611	2621688	3.17
2016	73571003	1577175	2.14
2017	75490115	1037329	1.37

1.47	1185690	80873200	2018
11.13	12430856	111723523	2019
3.54	2694619	76082443	2020
3.53	4586850	129993009	2021

Source: Central Bank of Iraq, Baghdad, General Directorate of Statistics and Research, Annual Bulletin 2003-2021

ثانياً : مؤشر الصحة في العراق.

ان تطور القطاع الصحي والاهتمام به يعد من اهم الامور الاساسية والاهداف المهمة لعملية التنمية المستدامة بوصفه امراً اساسياً في عملية بناء الانسان والارتقاء به وتهيئته بدنياً وعقلياً .

بالإمكان ملاحظة تطور القطاع الصحي في العراق من خلال عدة مؤشرات ، ومن هذه المؤشرات نسبة الاطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة ، اذ يلاحظ انخفاض هذه النسبة من 11.5% عام 2003 الى 2.9% عام 2018 ، والسبب يعود الى ارتفاع نسبة حصة الانفاق على الصحة اذ بلغت 6.91% بعدما كانت 0.01% في عام 2003 كما موضح في الجدول (12).

الجدول (12)

نسبة الاطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة في العراق لسنوات متفرقة (%)

السنوات	النسبة المئوية (%)	السنوات	النسبة المئوية (%)
2003	11.5	2009	4.7
2004	11.7	2011	8.5
2005	16.7	2012	8.0
2006	7.8	2016	5.9
2007	9.1	2018	2.9

Source: Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Annual Statistical Abstract 2020–2021, Iraq, Section 19: Human Development Statistics, Table (19/2).

في حين ان مؤشر معدل وفيات الاطفال الرضع لكل (1000) مولود حي ، هو الاخر شهد تحسناً كبيراً اذ انخفض المعدل من 32.0% عام 2011 الى 13.2% عام 2021

وهذا يعود الى زيادة الانفاق على التعليم ، والذي انعكس بصورة واضحة على هذا المؤشر كما في الجدول (13).

الجدول (13)
معدل وفيات الاطفال الرضع لكل (1000) مولود حي
في العراق للمدة (2011-2020) (%).

السنوات	المعدل (%)	السنوات	المعدل (%)
2011	32.0	2017	13.6
2013	21.0	2018	14.0
2014	17.3	2019	13.9
2015	19.7	2020	13.7
2016	18.1	2021	13.2

Source:

1-Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Annual Statistical Abstract 2020–2021 Iraq, Section 19: Human Development Statistics, Table (19/6)

2-Sustainable Development Goal (SDG) Indicators with an Environmental Dimension, Environment Statistics Department, Iraq, 2022, p. 59.

اما فيما يخص معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر (طفل لكل 1000 ولادة حيه) في العراق ، فقد شهد هو الاخر تحسناً ملحوظاً اذ انخفض من 41.0 % عام 2006 الى 21.8% عام 2021 ، وهذا يعود الى زيادة الانفاق على القطاع الصحي من الانفاق العام والذي بلغ 3.54% لعام 2021 ، والذي انعكس على تحسن الخدمات الصحية الاولية المقدمة ، وكما موضح في الجدول (14).

الجدول (14)
معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر (طفل لكل 1000 ولادة حيه)
في العراق لسنوات متفرقة (%).

السنوات	المعدل (%)	السنوات	المعدل (%)
2006	41.0	2017	23.1
2009	29.5	2018	22.8

24.3	2019	24.2	2012
23.6	2020	25.5	2015
21.8	2021	22.7	2016

Source: Sustainable Human Development (SDG) Indicators with an Environmental Dimension, Environment Statistics Department, Iraq, 2022, p. 57.

وقد شهد ايضاً مؤشر توقع الحياة عند الولادة تحسناً ملحوظاً ، اذ ارتفع من 61.0% عام 2007 الى 72.8% عام 2010 ثم ارتفع مؤشر توقع الحياة عند الولادة في العراق الى 73.0% عام 2015 ثم استمر بالارتفاع ليصل الى 73.6% عام 2018 وهذا ان دل فهو يدل على تحسن الوضع الصحي في العراق ، كما ملاحظ من الجدول (15).

الجدول (15)

توقع الحياة عند الولادة في العراق للمدة (2007-2018) (%)

السنوات	معدل العمر المتوقع عند الولادة (%)	السنوات	معدل العمر المتوقع عند الولادة (%)
2007	61.0	2013	69.2
2008	68.5	2014	69.3
2009	71.9	2015	73.0
2010	72.8	2016	73.2
2011	69.0	2017	73.4
2012	69.1	2018	73.6

Source: Ministry of Planning, Central Statistical Organization, statistical indicators on the economic and social situation in Iraq, various years and pages.

كذلك فأن البيانات الدولية تشير الى البيانات الدولية للبنك الدولي للمدة 2007-2019 شهدت تحسناً في نمط العيش بحياة صحية اذ ارتفع معدل بقاء البالغين حتى عمر 60 سنة من 81.2% عام 2007 الى 97.3% عام 2019 ، وكذلك انخفاض نسبة الاطفال المتقزمين من 29% عام 2007 الى 12.6% عام 2019

(Hussein،2022 : 123).

أما الجدول (16) الذي يبين نسبة تدني الانفاق الحكومي على قطاع الصحة من اجمالي الانفاق للمدة 2003-2020 ما بين 0.01% و 7.52% ، وهي نسبة متدنية مقارنة مع المستوى العالمي لنسبة الانفاق على الصحة البالغة (25%) (13: 2020 ،Global Health Organization).

وهذا يدل على ان المتغيرات الصحية احد مداخل التنمية المستدامة ، اي انه لا يمكن ان يعيش الانسان في صحة جيدة دون وجود تنمية مستدامة تتفاعل مع جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسساتية .

ويمكن الاطلاع على واقع وتطور القطاع الصحي من خلال مؤشر الانفاق العام على هذا القطاع . اذ شهد حجم الانفاق العام على القطاع الصحي تذبذباً فقد بلغ حجم الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام (317.4) مليون دينار عام 2003 وبنسبة انفاق اقل نسبة خلال هذه المدة 2003-2020 والتي تبلغ 0.01% ، والسبب في ذلك يعود الى ظروف الحرب وتدهور الوضع الامني والسياسي في عام 2003 .

ثم ارتفع بعد ذلك حجم الانفاق على القطاع الصحي ليصل الى (1465658) مليون دينار عام 2004 وبنسبة مقدارها 4.56% واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ (6750431) مليون دينار عام 2013 والذي يعد اعلى انفاق خلال المدة (2003-2020) ، ثم بعد ذلك اخذ حجم الانفاق على القطاع الصحي بالانخفاض وصولاً الى (2694619) مليون دينار وبنسبة 3.54% لعام 2020 ثم عاود بالارتفاع الى (2748783) مليون دينار وبنسبة 2.11%، وهي ادنى نسبة بعد عام 2003 خلال هذه الدراسة .

ان هذا الانخفاض جاء بسبب تدني العوائد النفطية والتي يمكن ملاحظتها من خلال الجدول (16) ، وعلى الرغم من تطور حجم الانفاق على القطاع الصحي في العراق فلا يزال العراق هو الادنى في المنطقة وذلك بسبب ان نسبة 50% من اجمالي النفقات الصحية هي نفقات خاصة في العراق (A gesture:2018،281)، واخيراً يمكن القول ان الانفاق على الصحة يعتمد بشكل اساسي على الانفاق الحكومي والذي بدوره يعتمد على العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام فهي مرتبطة بتقلبات اسعار النفط وعرضة للصدمات والازمات .

الجدول (16)

مؤشر الانفاق على الصحة في العراق وبالاسعار الجارية

للمدة (2003-2021) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الانفاق العام	الانفاق على الصحة	نسبة الانفاق على الصحة (%)
2003	4901960	317.4	0.01
2004	32117491	1465658	4.56
2005	26375175	1525446	5.78

4.41	1607991	38806679	2006
4.88	1904905	39031232	2007
5.07	3010406	59403374	2008
7.05	3918806	55589721	2009
6.64	4658174	70134201	2010
7.27	5722443	78757667	2011
5.40	5676930	105139575	2012
5.67	6750431	119127556	2013
5.76	6679974	115937762	2014
6.90	5715001	82813611	2015
7.52	5533500	73571003	2016
6.31	4760484	75490115	2017
6.91	5587115	80873200	2018
4.87	5447031	111723523	2019
3.54	2694619	76082443	2020
2.11	2748783	129993009	2021

Source:

1-Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and .Research, various annual bulletins, various pages

2-Annual reports of the Iraqi Ministry of Health, Department of Planning and Human Resources Development (Statistics .Section), various years and pages

ثالثاً : مؤشر الدخل معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للدلالة على مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع ، فهو يمثل حصة الفرد من الناتج السنوي للبلد اي مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات خلال تلك السنة وهو مقياس للتنمية المستدامة، وبالرغم من

الانتقادات الموجهه الى هذا المؤشر الا انه من المؤشرات التي تعبر عن المستوى المعيشي للفرد .

يلاحظ من الجدول (17) ان التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي اثر بشكل واضح في متوسط نصيب الفرد من الناتج فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي (29894476.2) مليون دينار وبمعدل نمو متوسط سالب لنصيب الفرد من الناتج اذ بلغ (29.62-%) لعام 2003 ، ثم ارتفع بعد عام 2003 ليصل الى (157026061.6) مليون دينار واعلى معدل نمو متوسط موجب لنصيب الفرد من الناتج والذي بلغ (39.91%) عام 2008 ، وهذا الارتفاع جاء بسبب زيادة العوائد النفطية والذي ينصب في زيادة رواتب الموظفين وتحسين التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وكذلك التحسن الايجابي في الاستقرار الامني والسياسي .

ان الانخفاض في كل من الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج وبمعدل نمو سالب لنصيب الفرد من الناتج في عام 2009 والذي بلغ (18.82-%) جاء بسبب الازمة المالية العالمية، ثم عاود بالارتفاع وبمعدل نمو موجب لنصيب الفرد من الناتج لغاية عام 2013 . الا ان عام 2011 شهد اعلى معدل نمو موجب لنصيب الفرد من الناتج بعد الازمة المالية العالمية لعام 2009 اذ بلغ (30.68%) ، وفي عام 2014 وما شهده هذا العام من انخفاض العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام نتيجة الاوضاع الامنية المتدهورة ودخول المجاميع الارهابية مما اثر بشكل واضح وملموس في الحقول المنتجة للنفط وحرق وتدمير الابار النفطية مما ادى كل ذلك الى توقف بعض الابار عن الانتاج.

اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي (266420384.5) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (5.23-%) لعام 2014 ، وبسبب انخفاض اسعار النفط الخام فضلاً عن الظروف الامنية والسياسية غير المستقرة والتي ادت بدورها الى انخفاض العوائد النفطية استمر معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج بالقيمة السالبة لغاية عام 2016 والذي بلغ (0.48-%) ، في حين شهد عام 2018 ارتفاعاً في اسعار النفط الخام والذي انعكس وبشكل ايجابي على زيادة العوائد النفطية من تصدير النفط الخام ، حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى (258035199.6) مليون دينار وبمعدل نمو متوسط موجب لنصيب الفرد من الناتج بلغ (11.94%) عام 2018 ، وبسبب جائحة كورونا (COVID -19) انخفض الناتج المحلي الاجمالي وبمعدلات نمو سالبة ، اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (188112300.0) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو سالب لنصيب الفرد من الناتج بلغ (17.73-%) ، ومن ثم ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى (202468281.8) مليون دينار لعام 2021 وبمعدل نمو متوسط موجب لنصيب الفرد من الناتج (4.91%) ، وهذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج جاء بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية والذي انعكس بدورة على زيادة العوائد النفطية من تصدير النفط الخام .

الجدول (17)

الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

في العراق للمدة (2003-2021) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان (الف نسمة)	متوسط نصيب الفرد من GDP	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج
2003	29894476.2	26340	1134954.9	-29.62
2004	47988545.6	27139	1767144.9	55.70
2005	64000065.6	27963	2288741.0	29.52
2006	95587954.8	28810	3317874.1	44.47
2007	107828462.5	29682	3632789.6	9.49
2008	157026061.6	30895	5082571.9	39.91
2009	130643200.4	31664	4125922.2	-18.82
2010	162064565.5	32481	4989518.9	20.93
2011	217327107.4	33330	6520465.2	30.68
2012	254225490.7	34208	7431755.4	13.98
2013	273587529.2	35095	7795626.9	4.90
2014	266420384.5	36063	7387637.8	-5.23
2015	199715699.9	36933	5407513.6	-26.80
2016	203869832.2	37883	5381565.1	-0.48
2017	224636323.2	38854	5781549.4	7.43
2018	258035199.6	39872	6471589.0	11.94
2019	223075000.0	39172	5694756.4	-12.00
2020	188112300.0	40150	4685237.8	-17.73
2021	202468281.8	41190	4915471.7	4.91

Source: World Bank Group data, available online. https:// data.al_ bankaldwli.org.

رابعاً : المؤشرات البيئية (متوسط نصيب الفرد من الاراضي المزروعة وكمية ونوعية المياه).

من المؤشرات البيئية متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة، وكما هو معلوم ان الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 شهد تغيرات سياسية وإدارية واقتصادية ترتب عنها ضعف كبير في أداء الاقتصاد القومي ، وفي مقدمتها القطاع الزراعي الذي يعد من اهم القطاعات التي تسهم في تحسين البيئة الطبيعية من خلال محورين الأول استصلاح الأراضي من خلال تحسين المشروعات والقنوات الاروائية والثاني استخدام طرائق وتقنيات حديثة لري الأراضي واستخدام بذور عالية الجودة ومقاومة للملوحة ومعالجة التصحر من خلال زيادة المساحات الخضراء، ومن ابرز المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع هو التصحر الذي يؤدي الى تدني القدرة الإنتاجية للأراضي وتحويلها الى مناطق شبه صحراوية بسبب الاستغلال المكثف لمواردها وسوء الأساليب المطبقة ، لذلك نجد ان المساحة المتأثرة بالتعرية بلغت (160,588) الف دونم (Ministry of Planning ،2017 :49).

وتجدر الإشارة الى ان التنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية ، وعلية فان هناك علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والبيئة . لذا يمكن القول ان الزراعة تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء لإشباع حاجات الانسان بشكل مباشر او غير مباشر، مباشر من خلال استهلاك السلع الزراعية ، وبشكل غير مباشر من خلال السلع الزراعية التي تذهب الى الصناعات الغذائية ، ومن بيانات الجدول (18) نلاحظ ان اقل مساحة كلية مزروعة شهدها عام 2018 اذ بلغت (4436) الف دونم ، وكان اعلى مستوى للمساحة الكلية المزروعة شهدها عام 2014 اذ بلغت (15559) الف دونم ، أي يمكن القول ان المساحة الكلية للأراضي المزروعة في حالة انخفاض وذلك بسبب انخفاض نسبة الانفاق على القطاع الزراعي من الانفاق العام وصولاً الى عام 2021 اذ بلغت المساحة الكلية المزروعة (12556) الف دونم .

ان متوسط دخل الفرد من الأراضي المزروعة شهد تذبذباً واضحاً اذ بلغ اعلى مستوى له عام 2005 اذ سجل نسبة (0.53%) دونم ، وهذا كان بسبب زيادة المساحة الكلية المزروعة اذ بلغت (14701) الف دونم ، وادنى مستوى لمتوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة هو في عام 2018 اذ بلغت (11%) دونم . ثم استمر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالانخفاض طيلة سنوات مدة الدراسة وصولاً الى (0.30%) دونم عام 2021 ، وهذا الانخفاض يعزا الى أسباب كثيرة اجملها الباحث بالنقاط التالية .

1- انخفاض حصة الانفاق على القطاع الزراعي من الانفاق العام .
2- شحة المياه وقلة الأسمدة والمبيدات .
3- الهجرة من الريف الى المدينة.
4- الانفتاح الاقتصادي وانخفاض المستوى التكنلوجي .

5- الاعتماد بشكل كبير على قطاع النفط واهمال القطاعات الأخرى وبالأخص القطاع الزراعي .

الجدول (18)

المساحة الكلية المزروعة ومتوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة للمدة (2003-2021)

السنوات	المساحة الكلية المزروعة (الف دونم)	عدد السكان (الف نسمة)	**متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة (دونم)**
2003	13689	26340	0.52
2004	13643	27139	0.50
2005	14701	27963	0.53
2006	14059	28810	0.49
2007	14246	29682	0.48
2008	14110	30895	0.46
2009	11523	31664	0.36
2010	12036	32481	0.37
2011	13023	33330	0.39
2012	12746	34208	0.37
2013	14055	35095	0.40
2014	15559	36063	0.43
2015	6253	36933	0.17
2016	6075	37883	0.16
2017	6433	38854	0.17
2018	4436	39872	0.11
2019	10052	39172	0.26
2020	13102	40150	0.33
2021	12556	41190	0.30

Source: Ministry of Planning data, Central Statistical Organization, Priority Indicators for Environment and Sustainable Development in Iraq (2018, 2019, 2020, 2021), various pages).

خلاصة القول لم يحصل تطور واضح وملموس في مؤشر التقدم وترتيب العراق ضمن اهداف التنمية المستدامة على وفق تقارير الأمم المتحدة ووزارة التخطيط ، ان التغير النسبي لمؤشر التقدم وترتيب العراق هو محدود ، وهو ما يعكس ايضاً ان الوضع ما زال يتطلب هيكلاً اقتصادياً وبنية تنموية قائمة تكون أساساً او منطلقاً نحو العمل لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

ان مؤشر التقدم للعراق عام 2018 بلغ (53.7%) وترتيب العراق 127 من اصل 156 دولة الى ان وصل عام 2021 الى مؤشر التقدم (63.8%) وبترتيب 105 من اصل 165 دولة (Ministry of Planning ،2021 : 34) (jeffry;2021:225)

اما المؤشر الاخر من المؤشرات البيئية وهو كمية ونوعية المياه، ان السبب الرئيس في صنع ازمة المياه هو قيام تركيا بانشاء (22) سداً وهو مشروع شرق الاناضول لتلبية متطلبات مشروعاتها الاروائية ، وكذلك قيام ايران بمشروعات على الأنهر المشتركة مع العراق أدت الى تحويل مجرى بعض الروافد داخل أراضيها .

وقد أدت كل هذه العناصر الى انخفاض إيرادات العراق المائية وزيادة نسبة الملوحة فيها وتلوثها مما اضطر الكثير من السكان الى هجرة قراهم وبيوتهم ، ذلك بسبب افتقارهم الى مياه الشرب النظيفة فضلاً عن تأثير تلك الملوحة في الحيوانات والنباتات وعليه يمكن القول ان اغلب المحافظات العراقية لم تعد مياهها صالحة للشرب بسبب تلوثها .

الجدول (19) يوضح كمية ونوعية المياه في العراق ، اذ نلاحظ ان نصيب الفرد من الواردات المائية (م3/ سنة) اذ ازداد من (870.84) للعام (2017-2018) الى (1237.09) للعام 2019-2020 ، في حين كميات المياه الصالحة للشرب المنتجة من محطات انتاج المياه (مليون م3/ يوم) قد استقر عند (15.8) للعام 2019-2020، ونسبة السكان المخدومين بشبكات الماء الصالح للشرب قد ازداد من(82.6%) عام (2017-2018) الى (83.4%) عام (2019-2020) (Ministry of Planning ،2022 :4) .

كما يجب ان لا ننسى ان العراق يضم عدداً كبيراً من المواقع الملوثة بسبب الأنشطة العسكرية والصناعية ، حيث ان وزارة البيئة العراقية تشير الى وجود (152) موقعاً شديد التلوث في مختلف المحافظات، فضلاً عن النفايات الخطرة التي تمثل تهديداً لصحة البشر والبيئة ، وكذلك مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي الملوث في المجاري المائية (Ministry of Environment ،2005 :200).

وأخيراً يمكن القول بالرغم من العوائد النفطية المتراكمة والضخمة والتي تحققت بعد عام 2003 انها حققت مستويات مقبولة في مؤشرات التنمية المستدامة الا انها ليست بالمستوى المطلوب مقارنةً بالعوائد النفطية الضخمة والمتراكمة والتي تقدر ب (3085.21) مليار دولار .

الاستنتاجات

1- يعاني الاقتصاد العراقي من معضلة التناقض بين وفرة الموارد وتعدد المشكلات الاقتصادية وتعرضه للصدمات المالية وكذلك عدم الاستغلال الأمثل للموارد الوفيرة.

2- اختلال هيكل الانفاق العام اذ بلغ الانفاق الاستهلاكي بحدود 78% مقابل 22% تقريباً للأنفاق الاستثماري ، وهذا يدل على ضعف الانفاق الاستثماري قياساً بالإمكانات النفطية الكبيرة وما تزال جهود التنمية متواضعة.

3- اختلال هيكل الإيرادات العامة اذ بلغت الإيرادات النفطية أكثر من 89%.

4- ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصاد العراقي اذ بلغت بحدود 70% تقريباً مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية وذلك نتيجة عدم التنوع في الهيكل الإنتاجي .

5- تراجع مؤشرات التنمية المستدامة ومعدلاتها في العراق نتيجة تراجع الدور التنموي من خلال الاستخدام غير الأمثل للموارد الطبيعية وتلوث البيئة والتصحر وانخفاض نصيب الفرد من الأراضي المزروعة ومن المياه فضلاً عن مجموعة أخرى من المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي.

6- سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي بعوائده النفطية التي تعد قائداً ورائداً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7- يمتلك العراق ثروة نفطية كبيرة تعادل احتياطياته اربع دول مجتمعة (الامارات ، قطر ، عمان ، البحرين) وتعادل مرة ونصف من احتياطيات الكويت وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية.

8- تراكمت لدى العراق فوائض نفطية كبيرة جداً خلال مدة الدراسة والتي قدرت بـ (3085.21) مليار دولار .

9- عدم وجود رؤية اقتصادية لاستثمار العوائد النفطية في العراق وغياب المخطط والسياسات الاستثمارية .

10-انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة ، وعدم وجود اصلاح للأراضي الزراعية بحيث يتناسب مع تدهور الأراضي الصالحة للزراعة.

11- يتبين من خلال هذا البحث ان الزيادة التي تحققت من العوائد النفطية اتاحة فرصة كبيرة للعراق في التطور الاقتصادي من خلال الوسائل التي اتبعتها الدولة لتحسين مستويات المعيشة.

12-لم يتم استثمار العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام بشكل امثل ولم يحقق نتائج إيجابية تنعكس على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

التوصيات

1- ان التنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية ومعالجة الفقر وسد حاجات الناس وصون قاعدة الموارد وإعادة توجيه التكنولوجيا.

2- تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لضرورتها الاستراتيجية لمواجهة المخاطر والاشكاليات التي يسببها خطر انخفاض سعر النفط الخام.

3- معرفة مواطن الضعف ونقاط القوة من خلال رصد مؤشرات التنمية المستدامة.

4- رفع كفاءة الانفاق العام (الحكومي) من خلال ضبط وترشيد الانفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري بما لا يقل عن 40% من إجمالي الانفاق العام.

5- الاستفادة من الإيرادات المالية المتأتية من العوائد النفطية في تمويل ودعم وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة (التعليم ، الصحة ، الدخل ، البيئة) سواء على مستوى الفرد والمجتمع ، وكذلك زيادة حصص القطاعات الاقتصادية من الانفاق العام من خلال زيادة الاستثمار فيها كالقطاع الزراعي والصحي والتعليمي والبيئي ، لما لها من دور كبير في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة وصولاً الى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

6- الحفاظ على العوائد النفطية من خلال التنسيق بين العراق ودول الخليج العربي لتوحيد المواقف داخل منظمة أوبك فيما يخص كميات الإنتاج والمعروض النفطي للحيلولة دون انخفاضات حادة في أسعار النفط في الأسواق العلمية.

7- اعتماد سعر أساسي للنفط في اعداد الموازنة العامة (50) دولاراً بشرط ضبط وترشيد الانفاق العام.

8- إعادة النظر في توزيع الانفاق العام ، اذ يأخذ الانفاق الجاري (60%) من الانفاق الكلي ويأخذ الانفاق الاستثماري (40%) من الانفاق الكلي.

9- بما ان الانفاق النفطي هو عصب الحياة في الاقتصاد العراقي ويعتمد عليه في موازنة الدولة ومصدر الإيرادات، لذا يجب التركيز على الاتي:

- معالجة التلوث الناتج عن عمليات الاستخراج.
- استغلال الغاز المصاحب لعمليات الاستخراج في توليد الطاقة.
- انشاء مصافي حديثة لتحسين نوعية المشتقات النفطية وتقليل التلوث.

10-ضرورة التنويع للخروج من دائرة الريعية للاقتصاد العراقي والتنمية غير المستدامة لأنها سوف تحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومراعاة حقوق الأجيال.

11-ضرورة انشاء صندوق سيادي بأصول لا تقل عن (70%) من الفوائض النفطية في العراق والحفاظ على الثروة النفطية وتنميتها فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المحلي ، وخصوصاً في الازمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العلمية.

12-تطوير وتفعيل سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال استثمار ما لا يقل عن (30%) من الفوائض النفطية .

References

1-Remigijus,C . ,&and others . (2009) . The Concept Of Sustainable Development and its Use For Sustainability Scenarios . Inzinerine Ekonomika – Engineering Economics , ISSN 1392- 2785.

2-United Nations . (2019) . The Sustainable Development Goals Report .

3-Mondal , Puja , Notas on the characteristics of Sustainable Development

, 2011 .

4- Samir Sarim, *Oil Dimensions in the War for Control of Iraq*, Damascus, Dar Al-Fikr, 1st edition, 2003.

5- Dawood, Taghreed Dawood Salman, The Impact of Oil Revenues on the Development of the Iraqi Economy, Journal of Babylon University for Pure and Applied Sciences, Vol. 24, No. 4, 2016

6- Khaldiya Ben Awali, *The Use of Oil Revenues: A Comparative Study of the Algerian and Norwegian Experiences*, unpublished Master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Management Sciences, and Commercial Sciences, University of Oran, Algeria, 2016

7- Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (2018), .Abu Dhabi

8- Christophe, Al-Subb, and Bassam Fattouh, "Developments in Global Oil and Natural Gas Markets and Their Implications for Arab Countries," *Oil and Arab Cooperation* Journal, 37 (136), .2011

9- Samuelson and Nordhaus, *Economics*, First Arabic Edition, .Librairie du Liban Publishers, Beirut, 2006

10- Ibrahim Abdel Hamid Ismail, *Consequences of Investment Trends in GCC Economies*, 1st Edition, Centre for Arab Unity .Studies, 2004

11- Nabil Mahdi Al-Janabi and Hussein Salem Hussein, "The Relationship Between Oil Prices and the Dollar Exchange Rate Using Cointegration," *Journal of the College of Administration .and Economics*, University of Karbala, Issue 1, 2011

12- Nabil Jaafar Abdul-Ridha, *Oil Economics*, Al-Turath Al-Arabi for Printing, 1st Edition, 2011.

13- Yahya Hamoud Hassan, *The Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) in Light of Contemporary International Variables, Capabilities, and Challenges*, unpublished Master's thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Basra, 2002.

14- Hiyam Khazaal Nashour, The Relationship Between Oil Revenues and Government Spending in GCC Countries Journal

of Economic Sciences, College of Administration and ،Economics, University of Basrah, Vol. 8, No. 31, 2012.

15- Nabil Jaafar Abdul-Ridha, *Global Oil Markets*, 1st Edition, Al-Ghadir Printing and Distribution Company, Basra, 2016.

16- Arab Monetary Fund et al., Joint Arab Economic Report, 2002.

17- Nouri Muhammad Ubaid Al-Jubouri, *The Experience of Gulf States in Economic Diversification Amidst Abundant Oil Wealth*, 1st Edition, Modern University Office for Publishing, Amman, 2015.

18- Ahmed Saddam Abdul-Sahib Al-Shabibi, "Policies and Requirements for Economic Reform in Iraq: A Future Vision," *Arabian Gulf Journal*, Arabian Gulf Studies Center, University of Basrah, Vol. 38, No. 1–2, 2010.

19- Mahdi Al-Hafiz, "Encouraging Investment and Enhancing the Role of the Private Sector in Iraq," a paper presented at the scientific symposium *The Role of Foreign Investment in Arab Economies*, organized by the Institute for Progress and Development Policies and the Iraqi Businessmen Union, Lebanon, 2007.

20- Dup , Gach , (2014) ,Tax awareness and Compliance determinants in Self-assessment system in Gambella Region : A Case study of Gambella Revenue Administration Authority , Master Thesis ,Ethiopian Civil Service University , Institute of Tax and Customs Administration , Department of public financial Management .

21- Arab Monetary Fund, Revenue Mobilization in Developing Countries, Washington, Fiscal Affairs Department of the Fund, 2011.

22- Nouri Muhammad Ubaid al-Jubouri, 2015, op. cit.

23- Adnan Yassin, "Poverty and Social Problems," a paper presented at the scientific symposium of the Social Studies Department at Bayt al-Hikma (October 22–23, 2000), titled *Poverty and Wealth in the Arab World*, Bayt al-Hikma, Baghdad, 2002.

24- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, ،Annual Statistical Abstract 2021–2022

.(Iraq, Part Nine – Education Statistics, Table (4/9

25- Fadhil Abbas Kadhim Al-Shaibani and Amal Asmar Zaboun, "Investment in Education: An Approach to Human Development in Iraq," *Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences*, Vol. 4, No. 1, 2017.

26- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, ،Annual Statistical Abstract 2020–2021

Iraq, Section Nine – Education Statistics, Table (8/9).

27- Same source, Table (24/9).

28- Baydaa Razzaq Hussein, The Relationship Between Economic Growth and Human Capital in Iraq Using the Lucas Model (2003–2020), Doctoral Dissertation, College of Administration and Economics, University of Basra, 2022.

29- World Health Organization, dynamic information dashboard for Coronavirus disease (COVID-19) in Iraq, 2020.

30- Amir Khalaf Lafta, "Sustainable Health Development and Its Impact on Human Resources in Iraq: A Case Study," *Journal of Engineering and Technology*, Vol. 36, Special Issue No. 3, 2018.

31- Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Statistical Organization, Priority Indicators for Environment and Sustainable Development in Iraq, 2017.

32- Ministry of Planning, National Committee for Sustainable Development, Second Voluntary National Review on the Sustainable Development Goals – 2021, July 2021.

33- Jeffrey D . Sachs and others , SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT 2021 , university , Printing House , Cambridge University , United Kingdom , 1 st . edt .2021 . p. 255 .

34- Ministry of Planning, Environmental Indicators in Iraq, Central Statistical Organization, 2022.

35- Ministry of Environment, State of the Environment Report in Iraq, Baghdad, 2005.